



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning

# تقرير الاقتصاد العراقي

قراءة وتقييم واقع الاقتصاد العراقي للمدة 2020 - 2025



16

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

---

تقرير الاقتصاد العراقي  
قراءة وتقييم واقع الاقتصاد  
العراقي للمدة 2020 - 2025

---



**مركز البيدر للدراسات والتخطيط**

**Al-Baidar Center for Studies and Planning**

# **تقرير الاقتصاد العراقي**

**قراءة وتقييم واقع الاقتصاد العراقي للمدة 2020 - 2025**

**16**

**إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط**

اسم الكتاب: تقرير الاقتصاد العراقي .. قراءة وتقييم واقع الاقتصاد العراقي للمدة 2020-2025

المؤلف: مجموعة باحثين

عدد الصفحات: 128 صفحة

الناشر: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

بغداد 2026

ISBN: 978-9922-8886-5-1

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

لايحق لأي شخص او مؤسسة او جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، او جزء منه او نقله بأي شكل او واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ او التسجيل دون اذن خطي من المركز.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (1570) لسنة 2026

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)

صدر هذا التقرير بدعم من:



المصرف العراقي للتجارة  
TRADE BANK OF IRAQ



البنك المركزي العراقي  
CENTRAL BANK OF IRAQ

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

### فريق اعداد التقرير

د. أسامة الشبيب - المشرف العام

غزوان المنهلاوي - رئيس الفريق

### فريق الباحثين

د. حامد رحيم

رأفت البلداوي

رسل عباس

محمد هاشم

### مراجعة التقرير

أ.د. فلاح ثويني - أ.د. عبدالحميد البلداوي

### المتابعة

احمد ضياء

### التحرير

عدنان غيلان

### التصميم

مؤيد مجيد

## المحتويات

9.....	المقدمة
11.....	المحور الأول: الإطار العام للاقتصاد العراقي
12.....	أولاً: حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
14.....	ثانياً: الأداء الاقتصادي الكلي
18.....	ثالثاً: السكان والاقتصاد
26.....	رابعاً: القطاع الخاص في العراق
33.....	المحور الثاني: السياسة المالية
33.....	أولاً: الموازنة العامة للدولة في العراق
37.....	ثانياً: تحليل هيكل الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة (2020 – 2024)
44.....	ثالثاً: دوافع التوسع في الإنفاق في ظل قانون الموازنة الثلاثية
48.....	رابعاً: حجم الإيرادات العامة
51.....	خامساً: العجز المالي والدين العام
57.....	المحور الثالث: السياسة النقدية
57.....	أولاً: تطور الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي

- 59..... ثانياً: تحليل مؤشرات السياسة النقدية الرئيسة
- 61..... ثالثاً: تطور الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي
- 63..... رابعاً: تطور مؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي
- 65..... خامساً: مشتريات ومبيعات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي
- 68..... سادساً: سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي
- 71..... المحور الرابع: القطاع المصرفي في العراق
- 74..... أولاً: المؤشرات الأساسية للقطاع المصرفي العراقي
- 83..... ثانياً: ملامح إصلاح القطاع المصرفي
- 87..... المحور الخامس: سوق الأوراق المالية
- 88..... أولاً: مؤشر حجم التداول
- 89..... ثانياً: مؤشر عدد الأسهم
- 90..... ثالثاً: مؤشر القيمة السوقية
- 90..... رابعاً: المؤشر القياسي العام
- 91..... خامساً: مؤشر عدد الشركات المدرجة

93.....	المحور السادس: السياسة التجارية
93.....	أولاً: أهمية السياسة التجارية
97.....	ثانياً: تحليل صادرات واستيرادات العراق (2020 - 2024)
100 .....	ثالثاً: جغرافية صادرات واستيرادات العراق
102.....	رابعاً: الحساب التجاري العراقي
102.....	خامساً: التعرف الكمركية في العراق
105.....	الخاتمة
121.....	المصادر

## المقدمة

انطلاقاً من الدور الفكري والبحثي الذي يتبناه مركز البيدر للدراسات والتخطيط، وما يحظى به المجال الاقتصادي من أهمية متقدمة في نشاط المركز يبرز هذا التقرير كأداة استشرافية تهدف إلى ردم الفجوة بين التنظير الأكاديمي والواقع العملي للاقتصاد العراقي. يسعى المركز من خلال هذا الإصدار إلى تقديم تشخيص دقيق للاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدولة، مثل الهيمنة المطلقة للريع النفطي وتراجع دور القطاع الخاص، مع طرح بدائل سياساتية تعزز من مرونة الاقتصاد أمام الترهل الداخلي والصدمات الخارجية.

يوصل الاقتصاد العراقي أداءه ضمن بيئة محلية وإقليمية تتسم بالتقلبات في الأسواق العالمية والتحديات في مسارات النمو الاقتصادي. وقد شكّلت التطورات في أسواق النفط العالمية عاملاً أساساً في تحديد اتجاهات المؤشرات الكلية، بما انعكس على الإيرادات وأداء الموازنة العامة، مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وفقدان السيادة المالية، نتيجة تأثير الموازنة العامة بمتغيرات خارجية وجيوسياسية لا تملك الدولة السيطرة عليها. ويهدف التقرير، عبر محاوره الستة التي تغطي السياسات المالية والنقدية والتجارية والقطاع المصرفي، إلى تقديم قراءة ومقاربة واقعية ومسارات إصلاحية تضمن تحقيق تنمية مستدامة وتقليل الارتهاق الكلي للدولة بوصفها صاحب عمل ومصدر وحيد للسيولة.

يعكس المحور الأول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، ومعدلات التضخم والبطالة، بالإضافة إلى دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتطورات السكانية في العراق.

ويتابع المحور الثاني تطور الأوضاع المالية، مركزاً على هيكلية الموازنة العامة وطبيعة الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، بالإضافة إلى تحليل مستويات العجز في الموازنة

العامّة ومعايير استدامته.

ويستعرض المحور الثالث التطورات النقدية الرئيسية ونشاط البنك المركزي العراقي في مجال السياسة النقدية، وذلك عبر عرض أهم المؤشرات النقدية الأساسية.

في حين بحث المحور الرابع والخامس تطور وتحليل القطاع المصرفي العراقي بالإضافة إلى سوق العراق للأوراق المالية، عبر تحليل أهم مؤشرات القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تحليل مساهمة القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي الحقيقي باستخدام مؤشرات المرونة المالية، وتحليل المؤشرات الرئيسية لسوق الأوراق المالية.

أما المحور السادس فيبحث تطورات العلاقات التجارية والمالية للعراق مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى تحليل التعريفية الكمركية وتطبيق نظام (أسيكودا) في العراق والتحديات المرافقة له).

ختاماً، يشكل هذا التقرير خارطة طريق تحليلية يسعى من خلالها مركز البيدر للدراسات والتخطيط إلى دق ناقوس الخطر حيال استمرار الارتهان الكلي للاقتصاد الريعي، مؤكداً أن الاستقرار المالي المستدام لا يتحقق بمجرد ارتفاع أسعار النفط، بل بإعادة هيكلة حقيقية تمنح القطاعات المتنوعة والقطاع الخاص دوراً قيادياً. إن هذا الجهد البحثي، بمنهجيته الشاملة، لا يكفي برصد التحديات، بل يقدم رؤية استشرافية تضع صناع القرار أمام مسؤولية التحول نحو اقتصاد منتج ومتنوع، يضمن حقوق الأجيال القادمة ويحرر الدولة من قيود الهيمنة الاقتصادية غير المثمرة، ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة كونه يُعدُّ أول تقرير عن الاقتصاد العراقي يصدر من مؤسسة غير حكومية.

تنويه: يستند التقرير الى البيانات المتاحة حتى سنة 2025، فيما لم تصدر بيانات بعض المؤشرات لسنة 2025 حتى تاريخ إعداد التقرير.

## التوصيات

1. العمل على تقليص النفقات التشغيلية الحاكمة (التي تستهلك معظم الموازنة) كونها واجبة الدفع وتعتمد بشكل اساسي على بيع النفط لتغطيتها، لتجاوز اي مخاطر تهدد الاستقرار المالي عند أي هبوط لأسعار النفط او ازمة توقف تصديره.
2. العمل على إعادة هيكلة الشركات العامة التي تتلقى منحة من الخزينة العامة للدولة، أو وضع سياسات خاصة تهدف إلى إعادة تنشيطها اقتصادياً وتحسين كفاءتها التشغيلية وتقليل اعتمادها على الموازنة العامة، مع ضرورة تعديل قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 ليكون أكثر ملائمة لتوجهات الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي.
3. تعزيز دقة إعداد الموازنة العامة من خلال اعتماد تقديرات مالية واقعية ومتسقة مع المؤشرات الاقتصادية الفعلية، إذ يلحظ من خلال مستويات العجز المسجلة وجود فجوة واضحة بين التقديرات المعتمدة والنتائج الفعلية، الأمر الذي يعكس أخطاء تقديرية وضعفاً في القدرة التخطيطية على رسم سياسة مالية تتسم بالكفاءة والفاعلية.
4. تفعيل اللجنة المشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لغرض مواءمة الإنفاق الحكومي مع الكتلة النقدية المستهدفة، وذلك لضمان التنسيق العالي بين السياستين النقدية والمالية من جهة، ولتقليل الهيمنة المالية على السياسة النقدية وضمان استقلالية البنك المركزي العراقي من جهة أخرى.
5. تحويل المبالغ بالسعر الرسمي مباشرة من المصارف العراقية إلى حسابات المستشفيات أو الجامعات في الخارج، دون تسليم مبالغ نقدية (كاش) للأفراد، لضمان استخدامها في الغرض المخصص لها وتجنب المضاربة، لضمان عدم تسرب العملة الأجنبية المباعة للمواطنين لأغراض الدراسة أو العلاج في الخارج.

6. تقديم حوافز مصرفية لتشجيع المواطنين على إيداع السيولة المكتنزة في المصارف، حيث يعاني العراق من ضعف قدرة المصارف على سحب الفوائض المالية وإعادة ضخها كائتمان استثماري.
7. إعادة هيكلة سوق العراق للأوراق المالية من خلال زيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة لربط السوق بالقطاع الإنتاجي الحقيقي، وتحويل المدخرات الصغيرة إلى كتل رأسمالية تدعم المشاريع الكبرى.
8. ضرورة تبني سياسات لغرض التحول من التعليم الأكاديمي التقليدي إلى برامج تدريب مهني تخصصية تلبي احتياجات سوق العمل الفعلي، لضمان تحويل الزيادة السكانية إلى هبة ديموغرافية بدلاً من عبء بطالة مزمن.
9. وضع رؤية قانونية تسمح بسهولة انتقال العمالة بين القطاعات المختلفة، وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات الناشئة لتقليص حجم القطاع غير المنظم الذي يحرم الدولة من الرسوم والضرائب.
10. تعديل قانون العمل رقم (37) لسنة 2015 لتوفير الاعتراف القانوني للوظائف الرقمية والعمل الحر، وتوفير غطاء قانوني وضريبي يحمي حقوق العاملين في الفضاء الرقمي، مما يساهم في خفض معدلات بطالة الخريجين الشباب.
11. حصر الدعم الحكومي بالفئات الهشة فعلياً عبر استهداف ذكي (Smart Targeting) وتوجيه المبالغ المستقطعة من غير المستحقين نحو تحسين جودة السلع المقدمة للفقراء أو دعم المشاريع الصغيرة، ويتم ذلك من خلال ربط الرقم الوظيفي، والرقم الضريبي، والسجل العقاري، وبيانات مسجل الشركات بنظام واحد.
12. تفعيل الحماية الكمركية النوعية للمحاصيل والسلع التي تسجل نمواً في الناتج المحلي غير النفطية، إذ بدلاً من المنع الكلي، نقترح أن يتم فرض رسوم تصاعديّة ترتبط بوفرة المنتج المحلي، وهو ما يوفر توازن بين مصلحة المنتج المحلي ومصلحة المستهلك.

## المصادر

1. دستور جمهورية العراق لسنة 2005.
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية، سنوات مختلفة.
3. وزارة المالية، دائرة المحاسبة، الحساب الفعلي، سنوات مختلفة.
4. وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، النشرة الإحصائية السنوية.
5. وزارة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024.
6. وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، إحصاءات التشغيل والبطالة.
7. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2024 - 2028.
8. هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014-2030.
9. تعليمات رقم (2) لسنة 2025 تسهيل تنفيذ قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019.
10. وزارة المالية، موقع الموازنة المفتوحة.
11. وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، الموازنات العامة (2021، 2023، 2024).
12. وزارة المالية، بيانات دائرة الدين العام.
13. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل.
14. كتاب التنمية الإقتصادية، ميشيل تودارو، 2015 المنشور عن دار المريخ للنشر، ترجمة محمود حامد - محمود حسن حسني.
15. Portes and Castells. (1989). "The Informal Economy: Studies in Advanced and less Developed Countries.

330 / 9563

ت 272 تقرير الاقتصاد العراقي .. قراءة وتقييم واقع الاقتصاد العراقي للمدة  
2020-2025 / مجموعة من الباحثين

- ط 1 - بغداد: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، 2026

(128) ص، (24×17) سم

1- العراق - الاحوال الاقتصادية.

رقم الايداع 1570 / 2026

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (1570) لسنة 2026



978-9922-8886-5-1